



تقرير الرصد و الملاحظة لجلسات العدالة الإنتقالية

عدد القضية 22

تاريخ الجلسة: 29 جوان 2020

الدوائر المتخصصة في العدالة الإنتقالية

المحكمة الابتدائية تونس 1

في يوم الإثنين الموافق ل 29 جوان 2020 إنعقدت جلسة بالدوائر المتخصصة في العدالة الإنتقالية

بالمحكمة الابتدائية بتونس 1 للنظر في ملف مجموعة الإنقاذ أو ما يسمى "المجموعة الأمنية"

و قد حضر بالجلسة ممثل عن محامون بلا حدود بصفته ملاحظ و قد تمكن من الدخول لقاعة

المحاكمة.

المكان : المحكمة الابتدائية تونس 1

التاريخ: 29 جوان 2020 : من 10-20 صباحا إلى الساعة 17 و النصف مساء

المتهمون :

زين العابدين بن علي (متوفي)

محمد علي القزوعي

زهير الرديسي

محمد خميرة (متوفي)

محمد الناصر

محمد كربول

جلال العباري

الحبيب بن عبد الله

محمود الوحيشي

فوزي العياري

فوزي العلوي

احمد الغيلوفي

محمد الناصر عليي

محمد الطاهر دليلية

الحبيب عمار
محمود الجوادي
علي التوكابري

القائمون بالحق الشخصي:

عبد الرزاق الونيقي
أحمد العوادي
ناجي مناعي
عبد الرحمان الجميبي
العلمي الخضري
صالح دخايلية
فرج قدورة
ورثة محمد فرح
ورثة الشهيد المنصوري

تلخيص الوقائع :

مجموعة الإنقاذ أو ما يعرف بالمجموعة الأمنية تجمع عدة أمنيين و عناصر من الجيش كانوا بصدد إعداد مخطط للإنتقال على بورقيبة في 8 نوفمبر 1987 معتبرين أن في ذلك خلاص للبلاد و قد كان يقود هذه المجموعة المرحوم منصف بن سالم ، لكن قبل ذلك بيوم تم تنفيذ إنتقال 7 نوفمبر من قبل بن علي مما أدى لفشل المخطط و عدولهم عن مواصلته لكن النظام آنذاك قام بملاحقتهم و التضيق عليهم لمحاسبتهم على ما كانوا يدبرون له، ومورست عليهم شتى أنواع التعذيب والإكراه المادي والمعنوي مما تسبب في موت الزائد بالجيش التونسي "محمد المنصوري" تحت التعذيب. وحيث وعلى إثر الإفراج عن الضحايا تواصل التضيق عليهم إذ أصدرت كل من وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية قرارات بعزلهم ومنع عودتهم إلى وظائفهم العسكرية فضلا عن إخضاعهم إلى المراقبة الأمنية ومنعهم من الارتزاق.

التهم :

التعذيب الناجم عنه الموت
التعذيب
الاغتصاب
الإيقاف دون موجب قانوني

المناخ العام للمحاكمة

تمكن الملاحظ من الدخول لقاعد الجلسة دون أية عراقيل، القاعة كانت مليئة تقريبا إذ حضر ممثلون عن المجموعة الأمنية و عائلات الضحايا و لم يتم إتخاذ أي قرار من شأنه أن يمنع إلتقاط الصور و لم يتم التحجير على أي شخص الدخول للقاعة ،لكن ما يلفت الانتباه هو غياب الشخصيات السياسية خاصة القريبة فكريا من جماعة الإنقاذ مع تسجيل حضور قناة الزيتونة و ممثل عن صفحة باردو نيوز .

مجريات المحاكمة:

أمام قاعة الجلسة:

إجتمع بعض الحاضرين أمام قاعة الجلسة و قامت قناة الزيتونة بحوار مع أحد القائمين بالحق الشخصي "العلمي الخضري" و لم يتم رفع أي لافتة أو شعار و قد تولى مبعوث صفحة باردو نيوز إلتقاط عدة صور للحاضرين.

داخل قاعة الجلسة:

تمت المناداة على الملف الساعة 10 و 20 دق.

حيث حضر محامي المتهمين الأستاذ السمعي اصالة و نيابة عن بقية المحامين الغائبين و طلب التأخير.

و حيث حضرت الأستاذة منية بن علي اصالة و نيابة عن محامو القائمين بالحق الشخصي و طلبت سماع المتضررين و الشاهد.

وحيث استجابة المحكمة لمطلبها وتم الإذن بسماع المتضررين بالحاضرة و الشاهد.

سماع ريم أرملة المرحوم محمد الحبيب فرح :

إستهلت ريم حديثها بالتعرض لحياة زوجها حيث كان يعمل بالداخلية برتبة ضابط شرطة و بالتوازي مع عمله كان يدرس المرحلة الثالثة و قد تم توقيفه سنة 1987 في مقر عمله بالزهروني وإثر ذلك غاب لممدة طويلة مما حدى بها للبحث عنه فعلمت أنه في مقر وزارة الداخلية قيد الإيقاف ،و قد ذكرت زوجة المرحوم التصرفات الهمجية التي كانت تطالها من أعوان الأمن الذي كانوا يفتشونها تباعا في أعقاب الليل و يقذفونها بالكلام البذيء كلما تسائلت عن وضعية زوجها و قد روت كونه توقف مدة سنة دون محاكمة قبل أن يتم الإفراج عنه أين غادر سجن الإيقاف بآثار تعذيب أقرت بكونه كانت واضحة.

سنة 1990 تم إيقاف محمد الحبيب فرح من جديد دون إعلام عائلته بمكان تواجده حيث كانت ريم تبحث عنه من مكان لآخر و قد روت للمحكمة واقعة الإعتداء عليها من قبل ضابط الأمن محمود الجزادي الذي كان يأتي لتفتيش محل سكنها و يعنفها بالضرب و خاصة جرّها من شعرها أمام أعين أبنائها.

و قد شهدت بكون علي التوكابري كان يعنف في زوجها حيث لطمه بصفعة قوية أفقدته السمع في إحدى أذنيه.

سجن محمد الحبيب فرح بعد ذلك في برج الرومي أين تعرض للتعذيب و التنكيل حسب قولها و غادر السجن و هو مريض بالكلى مرضا عضال.

خرج من السجن دون عمل و لا مصدر رزق و خضع للمراقبة الإدارية حيث كان يمضي صباحا مساء في مركز الشرطة ليقر بحضوره و كان كلما تخلف عن الحضور للإمضاء إلا و وجد قوات الأمن تحاصر منزله و تعتدي عليه لفظيا و تتسائل عن سبب تخلفه.

حيث كانت حياته حسب قولها مكبلة و لم يعيش مثل الناس بل كان في حالة حصار و لم تقع مراعاة حالته الصحية.

سماع أحمد البحريني

أحمد البحريني مفتش شرطة و رئيس مصلحة الدراسات و الوثائق الطابق الثالث وزارة الداخلية ، أتهم بتواطؤه مع مجموعة الإنقاذ و مدهم بالمعلومات .

تم إقتياده لأمن الدولة أين تم التتكيل به حسب قوله بغية الإعتراف بما نسب إليه.

تمت تضيق الخناق عليه حيث تم إيقافه عدة مرات دون حكم قضائي هذا ناهيك عن طرده من العمل و بقاءه بلا مصدر عيش مدة طويلة.

أحمد البحريني يعاني الآن جراء ما حصل له من مرض عقلي حيث لاحظت المحكمة أنه لا يتكلم بصفة واضحة ، كان يخرج كثيرا عن الموضوع و يعيد نفس التصريحات عدة مرات هذا ناهيك أن آثار الصدمة لما عاشه لاتزال موجودة و لم يستطع نسيان ما تعرض له من تعذيب حسب قوله للمحكمة.

سماع أحمد العوادي:

أحمد العوادي رائد سابق بالشرطة و ناشط صلب مجموعة الإنقاذ الفوج الأول للأمن العمومي إتهموه بحوزة السلاح و محاولة تنفيذ إنقلاب على رئيس الدولة وقد كانت التهم كيدية حسب قوله.

كان هو المسؤول عن مسلك المتهم الرئيس السابق بن علي بين وزارة الداخلية و رئاسة الحكومة.

تم سماعه من قبل محمد الناصر الذي كان آنذاك رئيس فرقة تفتيش و قد أذن بإيقافه مدة 48 في نوفمبر 1987 حيث تعرض للتعذيب و الحط من كرامته.

24 نزمبر 1987 أجبر على الإمضاء على محضر سماع كان أملى محتواه محمد الناصر ثم إستمر بحالة إحتفاظ بمقر أمن الدولة إلى غاية ديسمبر 1987.

أحيل حسب قولة على قاضي التحقيق العسكري الذي أفاده أنه أصدر فيه بطاقة إيداع بسجن 9 أفريل.

أقر بكونه تعرض بسجن إيقافه لتعذيب كبير و مساس من كرامته بشتى الطرق.

أفاد بكونه لا ينتمي للإتجاه الإسلامي بل فقط للمجموعة الأمنية

و قد كانوا عدلوا عن الإنقلاب الذي كان مبرمجا يوم 8 نوفمبر لولا حصول إنقلاب من قبل بن علي.

تدخل لسان الدفاع عن المتهمين:

إثر سماع أحمد العوادي أعطيت الكلمة لمحامي المتهمين الذي رافع أصالة و نيابة عن بقية المحامين و رافع بما رآه مفيدا موجها للقائمين بالحق الشخصي سؤالين :

أولاً، هل كنتم تتوون تنفيذ الانقلاب أم لا؟

ثانياً، إن كنتم تتفون ذلك فما قولكم في ما رواه رئيس الجماعة المرحوم محمد بن سالم في كتابه سنوات الجمر أين تحدث عن زعمكم تنفيذ الانقلاب و إختراقهم للأمن تنفيذاً لمخططكم بعدئذ خاطب المحامي المحكمة معتبراً أن الحقيقة يجب أن تعرف كاملة و ليس بصفة جزئية.

سماع العلمي الخضري:

العلمي الخضري ضابط صف بالأكاديمية العسكرية إستهل تدخله بالتتويه لكون الوضع زمن نظام بن علي كان متنافي تماما مع حقوق الإنسان مشيراً لكون كرامتهم قد أنتهكت عنوة و دون إحترام الحقوق و الحريات و قد أكد على أن أي ضابط عسكري يلاحظ عليه ميولات دينية يقتاد للتعذيب و يرفت من عمله كأن تكون زوجته ترتدي الحجاب على سبيل المثال حسب ذكره.

و قد أشار لوفاة الشهيد المنصوري و مبروك الرياحي الذين كانوا ينتمون لمجموعة الإنقاذ دراء التعذيب الذي حصل لهم في أمن الدولة.

في 7 نوفمبر 1987 و هو في طريقه للعمل إستمع لخبر الانقلاب على بورقيبة و منذ ذاك اليوم و هو يعاني حسب قوله.

تم إيقافه في 21 جانفي 1988 بفندق الجديد.

و قد هددوه بوالده و وقعت محاكمته من أجل تهمة باطلة و لا علاقة له بها (حمل عتاد عسكري) حيث أصدر قاضي التحقيق العسكري في شأنه بطاقة إيداع بالسجن موجهاً له تهم تتعلق بتهديد أمن الدولة ضمن وفاق "المجموعة الأمنية" و على إثر ذلك تعرض في سجن إيقافه للتعذيب من قبل زهير الرديسي الذي كان مكلفاً بإهانتهم و تعذيبهم في السجن عن طريق "حرمانهم من النوم، الضرب، الركل، و محاولة إنتزاع إقرافات بالقوة بخصوص المجموعة الأمنية و نشاطها.

هددوه كذلك بتعذيب إخوته مما حدى به للقيام بعدة إضرابات جوع متتالية.

ولاحظ المجيب أن فترة سجنه كانت صعبة جدا تعرض فيها لصنوف عدة من الإهانة و التعذيب و الحط من كرامته بطريقة مشينة أدت إلى سقوط بدني بنسبة 25 بالمائة.

و قد تأثر المجيب مما أدى به للبكاء أمام المحكمة تنديدا بالقهر الذي مر به و مستغنياً عدم حضور المتهمين و وقوفهم أمام العدالة لكشف الحقيقة و تحميل المسؤوليات.

و قد أدلى للمحكمة بالملف الذي قدمه لهيئة الحقيقة و الكرامة و الذي يحتوي على ما يقارب 700 صفحة تعرض فيها لتفاصيل إعتقاله و علاقته بالمجموعة الأمنية و الإجراءات التي قام بها إثر الثورة لإثبات حقه و محاسبة المنتهكين.

تم التفاوض مع أمن الدولة و قد كان المنصف بن سالم يقوم بهذه المفاوضات.

وعدت السلطة المنصف بن سالم بإطلاق سراح المجموعة الأمنية على ثلاث مراحل و على إثر ذلك أطلق سراح العلمي الخضري في 9 ماي 1989.

بعد سنين عمل في الجيش خرج العلمي بدون عمل و قد تم هضم حقوقهم الاجتماعية و خاصة دعم الصناديق الاجتماعية. قام ببعث مشروع صغير في 1991 لكنه لم يعيش الغسنتقرار ابدا و بقيت الملاحقات و المدهامات في كل وقت مما حال دون تحقق ظروف العيش الكريم.

-الساعة الثانية بعد منتصف النهار قامت المحكمة برفع الجلسة مؤقتا و العودة على الساعة الثالثة و ربع لسماع شاهد.

عادت الجلسة على الساعة الثالثة و الربع حيث أذنت المحكمة بسماع الشاهد علي الدريدي

سماع الشاهد علي الدريدي:

علي الدريدي مفتش سابق بأمن الدولة

روى انه في نوفمبر 1987 بدا يتم جلب عدد م الموقوفين المنسبين للمجموعة الأمنية لأمن الدولة لبحثهم

أثناء عملية بحثه لأفراد المجموعة الأمنية أفاد الشاهد أن جل عناصر المجموعة أكدوا على أنهم عدلوا عن مخطط تنفيذ الانقلاب و هذا ما دونه الشاهد في محاضر البحث.

لكن محمد خميرة أصر على تغيير كلمة "عدلوا" عن الانقلاب ب"أرجئوا الانقلاب" مما يؤدي لتورطهم.

لكن الشاهد رفض ذلك مما أدى إلى إعتباره متواطئا و تم عزله و محاكمته و تعذيبه في نفس المكان الذي كان يشتغل فيه و هو ما حز في نفسه خاصة و أنه أرى تطبيق القانون لا غير .

بعد خروجه من السجن وجد نفسه عاطلا عن العمل و رغم صدور حكم من المحكمة الإدارية لفائدته إلا أن الإدارة رفضت تنفيذه بتعلة وجود تعليمات من الرئيس و وزير الداخلية .

روى أنه عانى الكثير و ينتظر عودة حقه بعد الثورة و قد ندد بتغاضي الحكومات المتعاقبة عن مطلبه المتمثل بتنفيذ حكم المحكمة الإدارية و إرجاع مستحقاته التي حرم منها طيلة ما يقارب 25 سنة.

رفعت الجلسة على الساعة الخامسة و النصف مساء و حيث أصدرت المحكمة قرارا بالتأخير لجلسة 19 نوفمبر 2020 لسماع بقية الشهود و المتضررين و الإذن للنيابة العمومية بإحضار مضمون وفاة المتهمين زين العابدين بن علي و محمد خميرة.

و إصدار بطاقة جلب في حق:

مجمود كربول و حبيب عمار و محمد علي القنزوعي و زهير الرديسي و محمد الناصر عليبي.

ملاحظات عامة

بصفة عامة المحاكمة جرت بصفة عادية ، القاضي أحسن تسجيل طلبات الأطراف و سماع الشهود و القائمين بالحق الشخصي دون مقاطعة أو ضغط،الإعلام قام بمتابعة الجلسة دون عراقيل .

كانت الجلسة محترمة لمبادئ المحاكمة العادلة خاصة مبدأ العلنية و مبدأ حماية الشهود و المتهمين و مبدأ الدفاع لكن ما يعاب على المحكمة :

إهمالها لمبدأ الحكم في أجل معقول الذي أقره الفصل 108 من الدستور
عدم توجيهها الإستدعاء لبعض المتهمين حسب ما ورد بنص التلاوة في مستهل المحاكمة.

الجلسة المقبلة : 19 نوفمبر 2020